



Speaker's Office

مكتب الرئيس

٢٠ فبراير ٢٠٢٢

المحترم

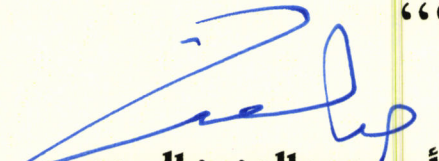
الأخ الفاضل / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط

تحية طيبة وبعد ،،،

**** الموضوع : سؤال السيد العضو / أحمد عبدالعزيز السعدون ****

نود إفادتكم بأن السؤال المنوه عنه أعلاه والمرفق نسخة منه سيدرج في جدول أعمال أول جلسة قادمة.

مع خالص التحية ،،،


أحمد عبدالعزيز السعدون
رئيس مجلس الأمة

المرفقات:

**** نسخة من السؤال.**



State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

يرجى التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى السيد / نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير النفط المحترم

(نص السؤال)

في الوقت الذي تنص فيه المادة (٢٦) من الدستور على :
" الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم
المصلحة العامة.

ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

وفي الوقت الذي تنص فيه المادة (٤١) من الدستور :

لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه.

والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على
توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه.

وفي الوقت التي تتضمن فيه العديد من القوانين المعمول بها الحث على توفير فرص عمل
للكويتيين وتدريبهم وتأهيلهم، ربما لازالت بعض الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات
الميزانيات الملحقة والمستقلة، مستمرة بوضع مختلف العراقيل أمام توظيف الكويتيين لديها
وتمتنع عن توظيفهم على الرغم من كونهم مؤهلين وربما مدربين لطبيعة أعمال جميع
الجهات السالف ذكرها، وتستعين في الوقت ذاته بموظفين غير كويتيين ربما يكونون أقل
صلاحية وتأهيلاً من الكويتيين كل ذلك بحجج وتبريرات واهيه.



State of Kuwait

دولة الكويت

والتزاماً بأحكام الدستور، ورغبة في وضع حد لمعاناة من ينتظر فرص العمل من الكويتيين التي استمرت لفترات الحقت الأذى بهم وبأسرهم، ورغبة في متابعة أوضاعهم، يرجى موافاتي بكشف مبينة فيه أعداد الموظفين غير الكويتيين وجنسياتهم وتخصصاتهم العاملين في وزارتك والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وأي جهة خارجية تابعة لكم، وبما في ذلك أيضاً من يعملون لدى وزارتك أو أي جهة من الجهات التابعة لكم عن طريق التعاقد مع أي طرف يقوم بتزويدكم بهؤلاء الموظفين غير الكويتيين وأعدادهم وجنسياتهم وتخصصاتهم.

مع خالص التحية،،،

مقدم السؤال
أحمد عبدالعزيز السعدون

يوجه السؤال

ويدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

٢٠٢٣/١/٢٠